تحليل الأهمية الاقتصادية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج (ص ص 01–25)

Analysis of the Economic Importance of Remittances of Egyptian Workers Abroad

د.غادة إمام عبد المتعال*

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات– مصر

Gada_emam@oi.edu.eg

تاريخ الإستلام:2018/08/05 تاريخ القبول:2018/10/10 تاريخ النشر:2019/01/15

ملخص

تلعب الهجرة دورًا هامًا ومؤثرًا في الاقتصاد المصري حيث تمثل تحويلات المهاجرين المصريين مصدرًا هامًا لتدفقات النقد الأجنبي, كما تأتى مباشرة في الترتيب الثاني بعد إيرادات السياحة وبعدها تأتي إيرادات قناة السويس. وفيما يلى نبذة عن وضع الهجرة في الاقتصاد المصري، وتتمثل **مشكلة البحث** في السؤال التالي: هل تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري؟، وتكمن أهمية البحث أن الدول النامية ومنها مصر تعاني من ندرة النقد الأجنبي، وتعتبر تحويلات المصريين في الخارج أحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: تحويلات العاملين، النقد الأجنبي، فرص العمل، الهجرة، الصناعات الصغيرة.

تصنيف JEL:.E01, E02 ,O24 ,P34

Abstract

Migration plays an important and influential role in the Egyptian economy. The remittances of Egyptian migrants represent an important source of foreign exchange inflows. The following is an overview of the situation of migration in the Egyptian economy. The problem of research is: Are the remittances of Egyptian workers abroad a significant relative importance to the Egyptian economy

Keywords: remittances, foreign exchange, employment, immigration, small industries**.**

Jel Classification Codes: E01, E02 ,O24 ,P34.

*:**المؤلف المرسل: غادة إمام عبد المتعال Gada_emam@oi.edu.eg**

1– المقدمة:

تلعب الهجرة دورًا هامًا ومؤثرًا فى الاقتصاد المصرى حيث تمثل تحويلات المهاجرين المصريين مصدرًا هامًا لتدفقات النقد الأجنبى , كما تأتى مباشرة فى الترتيب الثانى بعد إيرادات السياحة وبعدها تأتي ايرادات قناة السويس. وفيما يلى نبذة عن وضع الهجرة في الاقتصاد المصري.

وتعتبر مصر من مصاف الدول المستقبلة للتحويلات بمليارات الدولارات المحولة لها كل عام من أبنائها العاملين في الخارج, حيث حققت أعلي عائد لها من التحويلات عام 2012 وصل إلي 19مليار دولار تقريباً, بينما أقل عائد من التحويلات كان 2.850 مليار دولار في عام 2000. وتحتل مصر المركز الرابع من بين دول المقارنة, حيث الهند تحتل المركز الأول من حيث عوائدها السنوية من التحويلات, يليها الصين, ثم المكسيك, ثم مصر, وأخيرا تركيا.

أما الهند فهي من أولي الدول المستقبلة للتحويلات من بين الدول النامية, حيث حققت أعلي عائد من التحويلات وصل إلي 68 مليار دولار في عام 2012, بينما وصل أقل عائد لها من التحويلات إلي ما يقرب من 3 مليارودولار وذلك في عام 1992. وبالنسبة للصين فهي الثانية من بعد الهند من حيث معدل التحويلات, حيث حققت أعلي عائد للتحويلات وصل إلي 40.500 مليار دولار في عام 2011, بينما أقل عائد 400 مليون دولار وذلك في عام 1991.

أما المكسيك فهي الثالثة من حيث العوائد المحققة من التحويلات, فقد حققت ما يقرب من 27 مليار دولار في عام 2007 وذلك أعلي عائد لها فى الفترة من (1992 حتي 2012), بينما كان أقل عائد في عام 1991 حيث وصل إلي ما يقرب من 3 مليارودولار. وأخيراً تركيا فهي تعتبر من الدول الأقل عائداً من التحويلات, حيث حققت أعلي عائد لها عام 1998 وصل إلي ما يقرب من 5.5 مليار دولار, وأقل عائد لها وصل إلى 730 مليون دولار في عام 2003 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017 ، ص:17).

الكلمات الدالة: الهجرة، التحويلات العاملين، البطالة، التنمية الإقتصادية.

2– مشكلة البحث:

وتتمثل **مشكلة البحث** في محاولة الاجابة عن **السؤال التالي:**

هل تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري؟ .

3– أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث أن الدول النامية ومنها مصر تعاني من ندرة النقد الأجنبي، وتعتبر تحويلات المصريين في الخارج أحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.

4– أهداف البحث:

وتتمثل **أهداف البحث في** التعرف علي أهم أسباب هجرة المصريين إلي الخارج، وكذلك الأهمية الاقتصادية لتحويلاته.

5– فرضية البحث:

تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري.

6– منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والوصفى والتاريخى معاً فى جانب الدراسة النظرية، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة عند إستعراض الأبعاد النظرية والإقتصادية، وعلي المنهج التحليلي

7– خطة البحث:

سيتم تناول هذا البحث من خلال **النقاط التالية:**

- ملامح الهجرة في الاقتصاد المصري.
- الأهمية الاقتصادية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج.
- حجم تحويلات العاملين المصريين في الخارج.
- الأهمية النسبية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج.

1– ملامح الهجرة في الاقتصاد المصري:

تعد مصر من الدول الغنية برأس مالها البشري, ولا يوجد لها منافس في المنطقة العربية من حيث كمية العمال أو من حيث المهارات والخبرات في هيكل قوة العمل المصرية (cairo demographique center, 1993, p : 01)

ولكن قد قدرت الهجرة الخارجية بنحو 2.84مليون مهاجر فى عام 2006 ، و2.75 مليون مهاجر عام 1995 أي بنحو 4%من السكان (علا الخواجة، 2012، ص ص: 12-13). وذلك يعنى أن معدلات الهجرة من مصر فى تزايد مستمر, حيث ارتفع منذ عام 1995 حتى عام 2010 بمعدل 0.4 % من السكان, ذلك يساوى أكثر من مليون مهاجر عام 2010 مقارنة بعام 1995. ويتركز 95 % من الهجرة المؤقتة فى مجموعة الدول العربية تليها الدول الأوربية بنحو 3.78%, أما الهجرة الدائمة فتتركز فى الولايات المتحدة، كندا، استراليا وبعض الدول الأوربية كإيطاليا واليونان(علا الخواجة، 2012، ص: 22).

وفى عقد مقارنة بين الهجرة النازحة من مصر (4.4% من السكان عام 2010) والهجرة الوافدة إلى مصر (0.3% من السكان عام 2010), نجد أن هناك أكثر من 4% من السكان هجرة نازحة عام 2010. (علا الخواجة، 2012، ص: 23).

وفي عام 2012 كان صافي الهجرة من العمالة المصرية بقيمة سالبة تقدر بأكثر من 215 ألف عامل.

2- الأهمية الاقتصادية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج:

تعد مصر من الدول الرئيسية المصدرة للعمالة, كذلك فإن تحويلات العاملين فى الخارج التي تتدفق إلي مصر تعد من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي, ومن ثم فإن مصر تعد نموذجاً مثالياً لمثل هذا النوع من الدراسات, لإدراك الدور الذي تلعبة التحويلات فى عملية التنمية من خلال معرفة حجم تحويلات العاملين المصريين في الخارج وأهميتها النسبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية. (علا الخواجة، 2012، ص: 23).

3- حجم تحويلات العاملين المصريين في الخارج:

هنا سوف تكون المقارنة بين حجم تحويلات العاملين المصريين مع مجموعة من تحويلات عاملين في دول نامية أخري ومعدل زيادتها السنوية في نفس الفترة. ودول المقارنة تتمثل في **الآتي**:

- جمهورية مصر العربية (من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).
- تركيا (من إقليم أوروبا ووسط آسيا).

- المكسيك (من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
- الهند (من إقليم جنوب آسيا)
- الصين (من إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ)

في الجدول التالي نوضح حجم تحويلات العاملين المصريين ومقارنتها بدول نامية أخري, مع تحديد الزيادة السنوية في حجم التحويلات لكل من دول المقارنة وهي **كالآتي:**

جدول رقم (1) : حجم تحويلات العاملين المصريين في الخارج وبعض الدول النامية ومعدل زيادتها السنوية خلال (1991 – 2012) "مليار دولار"[7]

الدول	مصر		تركيا		المكسيك		الهند		الصين	
سنة	حجم التحويلات	معدل الزيادة السنوية	حجم التحويلات	معدل الزيادة السنوية	حجم التحويلات	معدل الزيادة السنوية	حجم التحويلات	معدل الزيادة السنوية	حجم التحويلات	معدل الزيادة السنوية
1991	**4.1**		**2.8**		**3.0**		**3.3**		**0.4**	
1992	**6.1**	51%	**3.0**	7%	**3.7**	22%	**2.9**	-12%	**0.6**	59%
1993	**5.7**	-7%	**2.9**	-3%	**4.0**	8%	**3.5**	22%	**0.6**	2%
1994	**3.7**	-35%	**2.6**	-10%	**4.1**	4%	**5.9**	66%	**0.9**	36%
1995	**3.2**	-12%	**3.3**	27%	**4.4**	6%	**6.2**	6%	**0.9**	4%
1996	**3.1**	-4%	**3.5**	6%	**4.9**	13%	**8.8**	41%	**1.9**	111%
1997	**3.7**	19%	**4.2**	18%	**5.5**	12%	**10.3**	18%	**5.0**	164%
1998	**3.4**	-9%	**5.4**	28%	**6.5**	17%	**9.5**	-8%	**3.1**	-37%
1999	**3.2**	-4%	**4.5**	-15%	**6.6**	2%	**11.1**	17%	**3.7**	18%
2000	**2.9**	-12%	**4.6**	1%	**7.5**	13%	**12.9**	16%	**4.8**	31%
2001	**2.9**	2%	**2.8**	-39%	**10.1**	35%	**14.3**	11%	**6.5**	36%
2002	**2.9**	-1%	**1.9**	-31%	**11.0**	9%	**15.7**	10%	**10.3**	57%
2003	**3.0**	2%	**0.7**	-62%	**16.7**	51%	**21.0**	33%	**14.5**	41%
2004	**3.3**	13%	**0.8**	10%	**19.9**	19%	**18.8**	-11%	**19.6**	35%
2005	**5.0**	50%	**0.9**	10%	**22.7**	15%	**22.1**	18%	**8.8**	-55%
2006	**5.3**	6%	**1.1**	29%	**26.5**	17%	**28.3**	28%	**11.1**	26%
2007	**7.7**	44%	**1.2**	9%	**26.9**	1%	**37.2**	31%	**17.5**	57%
2008	**8.7**	14%	**1.5**	18%	**26.0**	-3%	**50.0**	34%	**22.7**	30%
2009	**7.1**	-18%	**1.0**	-30%	**22.1**	-15%	**49.2**	-2%	**22.9**	1%
2010	**12.5**	74%	**1.0**	-3%	**22.1**	0%	**53.5**	9%	**33.4**	46%

2011	**14.3**	15%	**1.1**	9%	**23.6**	7%	**62.5**	17%	**40.5**	21%
2012	**19.2**	34%	**1.0**	-7%	**23.4**	-1%	**68.8**	10%	**39.2**	-3%
متوسط		**%11**		**%1-**		**%11**		**17%**		**32%**

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

من الجدول السابق يتضح أن **مصر** تعتبر من مصاف الدول المستقبلة للتحويلات بمليارات الدولارات المحولة لها كل عام من أبنائها العاملين في الخارج, حيث حققت أعلي عائد لها من التحويلات عام 2012 وصل إلي 19مليار دولار تقريباً, بينما أقل عائد من التحويلات كان 2.850 مليار دولار في عام 2000. وتحتل مصر المركز الرابع من بين دول المقارنة, حيث الهند تحتل المركز الأول من حيث عوائدها السنوية من التحويلات, يليها الصين, ثم المكسيك, ثم مصر, وأخيرا تركيا.

أما **الهند** فهي من أولي الدول المستقبلة للتحويلات من بين الدول النامية, حيث حققت أعلي عائد من التحويلات وصل الي 68 مليار دولار في عام 2012, بينما وصل أقل عائد لها من التحويلات إلي ما يقرب من 3 مليارودولار وذلك في عام 1992. وبالنسبة **للصين** فهي الثانية من بعد الهند من حيث معدل التحويلات, حيث حققت أعلي عائد للتحويلات وصل إلي 40.500 مليار دولار في عام 2011, بينما أقل عائد 400 مليون دولار وذلك في عام 1991.

أما **المكسيك** فهي الثالثة من حيث العوائد المحققة من التحويلات, فقد حققت ما يقرب من 27 مليار دولار في عام 2007 وذلك أعلي عائد لها فى الفترة من (1992 حتي 2012), بينما كان أقل عائد في عام 1991 حيث وصل إلي ما يقرب من 3 مليارودولار. وأخيراً **تركيا** فهي تعتبر من الدول الأقل عائداً في التحويلات, حيث حققت أعلي عائد لها عام 1998 وصل إلي ما يقرب من 5.5 مليار دولار, وأقل عائد لها وصل إلي 730 مليون دولار في عام 2003.

أما بالنسبة لمتوسط الزيادة السنوية لتحويلات العاملين في الخارج في دول المقارنة يلاحظ **الآتي**:

- **الصين** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **32%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **الهند** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **17%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **المكسيك** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **11%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **مصر** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **11%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **تركيا** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **–1%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.

علي الرغم من أن الهند تحتل المركز الأول من بين دول المقارنة من حيث العوائد المحققة من التحويلات, الي أن الصين هي صاحبة أعلي متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصل إلي 32% خلال فترة الدراسة من 1992 حتي 2012.

4– الأهمية النسبية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج:

يختص هذا الجزء من الدراسة بأهمية تحويلات العاملين المصريين في الخارج منسوبة إلي عدة متغيرات ومنها الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت وغيرها وذلك مقارنة بعدة دول نامية, وذلك لمعرفة مدي مساهمة تحويلات العاملين المصريين في الاقتصاد المصري ومقارنة ذلك بنفس الحال في دول نامية أخري. وسوف نتناول ذلك من عدة نقاط وهي **كالآتي**:

- نسبة تحويلات العاملين المصريين في الخارج إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر ومقارنته مع عدة دول نامية.
- نسبة تحويلات العاملين المصريين في الخارج إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في مصر ومقارنته مع عدة دول نامية.

- مقارنة تحويلات العاملين المصريين مع التدفقات المالية الأخري ومقارنة ذلك مع دول نامية أخري.
- نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي صادرات وواردات مصر ومقارنتها مع دول نامية أخري.

4–1–نسبة تحويلات العاملين المصرين في الخارج إلي الناتج المحلي الإجمالي:

ويبين ذلك في **الجدول التالي:**

جدول(2): نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي الناتج المحلي الإجمالي وبعض الدول خلال (1991–2012)

الدول	مصر		الصين		المكسيك		الهند		تركيا	
سنة	التحويلات مليار دولار	%	التحويلات مليار دولار	%	التحويلات مليار دولار	%	التحويلات مليار دولار	%	التحويلات مليار دولار	%
1991	4.1	10.97	0.4	0.10	3.0	0.96	3.3	1.20	2.8	1.87
1992	6.1	14.58	0.6	0.15	3.7	1.02	2.9	0.99	3.0	1.89
1993	5.7	12.16	0.6	0.14	4.0	0.99	3.5	1.24	2.9	1.62
1994	3.7	7.08	0.9	0.15	4.1	0.98	5.9	1.76	2.6	2.01
1995	3.2	5.36	0.9	0.12	4.4	1.52	6.2	1.70	3.3	1.96
1996	3.1	4.59	1.9	0.22	4.9	1.49	8.8	2.19	3.5	1.95
1997	3.7	4.71	5.0	0.52	5.5	1.38	10.3	2.44	4.2	2.21
1998	3.4	3.97	3.1	0.31	6.5	1.54	9.5	2.21	5.4	1.99
1999	3.2	3.57	3.7	0.34	6.6	1.38	11.1	2.40	4.5	1.82
2000	2.9	2.86	4.8	0.40	7.5	1.29	12.9	2.71	4.6	1.71
2001	2.9	2.98	6.5	0.49	10.1	1.63	14.3	2.90	2.8	1.42
2002	2.9	3.29	10.3	0.71	11.0	1.70	15.7	3.01	1.9	0.83
2003	3.0	3.57	14.5	0.89	16.7	2.38	21.0	3.40	0.7	0.24
2004	3.3	4.24	19.6	1.01	19.9	2.61	18.8	2.60	0.8	0.21
2005	5.0	5.59	8.8	0.39	22.7	2.68	22.1	2.65	0.9	0.18
2006	5.3	4.96	11.1	0.41	26.5	2.79	28.3	2.99	1.1	0.22
2007	7.7	5.87	17.5	0.50	26.9	2.59	37.2	3.00	1.2	0.19
2008	8.7	5.34	22.7	0.50	26.0	2.38	50.0	4.08	1.5	0.20
2009	7.1	3.78	22.9	0.46	22.1	2.50	49.2	3.60	1.0	0.17

2010	12.5	5.69	33.4	0.56	22.1	2.13	53.5	3.13	1.0	0.14
2011	14.3	6.07	40.5	0.553	23.6	2.016	62.5	3.324	1.1	0.140
2012	19.2	7.32	39.2	0.477	23.4	1.969	68.8	3.703	1.0	0.129

*(%) تعني نسبة التحويلات الي الناتج المحلي الاجمالي, وقد تم حسابها بواسطة الباحث.

المصدر: موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

ويتضح من الجدول السابق الأهمية الاقتصادية الكبيرة والدورالهام لتحويلات العاملين المصريين في الخارج, فمن خلال المقارنة السابقة بين خمس من الدول النامية من بينهم مصر, تبين لنا أن مصر أكثر الدول تأثراً بالتحويلات المالية الآتية من أبنائها العاملين في الخارج, حيث إن طوال فترة الدراسة منذ عام 1991 حتي 2012 وهي تحتل المركز الأعلي بين الدول النامية الأخري.

ويلاحظ أن أعلي معدل للتحويلات منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي وصل إلي 15% في مصرعام 1992 وذلك مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي, وذلك طبعا نسبة أعلي بكثير إذا ما قورن بمثيلتها من الدول النامية الأخري, حيث أن أعلي معدل للتحويلات منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي قد حققتة الهند, الصين, المكسيك, وتركيا هو بالترتيب, 4.08% في عام 2008, 1.01% في عام 2004, 2.79% في عام 2005, 2.21% في عام 1997. وذلك إن دل علي شئ فإنه يدل علي الدور الاقتصادي لتحويلات العاملين المصريين في الخارج وكما سيتضح ذلك فيما بعد عندما نتعرض الي دور التحويلات في علاج الخلل الاقتصادي في ميزان المدفوعات المصري.

أما أقل معدل للتحويلات منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي كان 2.86% في مصر عام 2000,أ الهند, الصين, المكسيك, وتركيا فقد حققوا بالترتيب 1% في عام 1992, 0.1% في عام 1991, 0.96% عام 1991, 0.129% في عام 2012.

ومن هنا يتضح لنا أن لتحويلات العاملين المصريين في الخارج أهمية واضحة في الاقتصاد المصري مستمدة من حجم تلك الأموال المحولة إلي مصر ونسبتها الكبيرة إلي الناتج المحلي الإجمالي .

4–2–نسبة تحويلات العاملين المصريين في الخارج إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت:

ويبينها الجدول التالي:

جدول (3) نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت وبعض الدول خلال (1991–2012)

الدول	مصر		الصين		المكسيك		الهند		تركيا	
السنوات	تكوين رأس المال الثابت مليار دولار	%	تكوين رأس المال الثابت مليار دولار	%	تكوين رأس المال الثابت مليار دولار	%	تكوين رأس المال الثابت مليار دولار	%	تكوين رأس المال الثابت مليار دولار	%
1991	9.1	44%	146.4	0.27%	101.3	3.0%	76.9	4.28%	48.5	5.8%
1992	8.8	69%	184.7	0.34%	112.2	3.3%	83.8	3.46%	50.6	5.9%
1993	7.6	74%	248.6	0.25%	109.4	3.6%	83.0	4.24%	63.2	4.6%
1994	8.4	44%	287.4	0.30%	118.6	3.5%	90.9	6.45%	53.1	4.9%
1995	9.0	36%	320.0	0.28%	84.2	5.2%	105.6	5.89%	59.3	5.6%
1996	10.0	31%	353.4	0.53%	98.0	5.1%	108.9	8.05%	67.7	5.2%
1997	11.3	33%	382.3	1.30%	118.6	4.7%	118.5	8.72%	77.7	5.4%
1998	13.9	24%	424.9	0.74%	130.8	5.0%	130.0	7.29%	74.7	7.2%
1999	14.4	22%	453.6	0.81%	140.9	4.7%	140.3	7.93%	62.6	7.2%
2000	14.1	20%	500.8	0.96%	156.9	4.8%	138.4	9.31%	73.5	6.2%
2001	13.8	21%	546.4	1.20%	148.0	6.9%	159.6	8.95%	51.5	5.4%
2002	14.5	20%	618.6	1.66%	147.1	7.5%	158.9	9.91%	59.0	3.3%
2003	13.3	22%	721.6	2.02%	147.6	11.3%	175.7	11.96%	67.4	1.1%
2004	14.1	24%	809.6	2.42%	159.5	12.5%	217.8	8.61%	86.5	0.9%
2005	16.1	31%	905.9	0.97%	169.7	13.4%	253.0	8.74%	101.6	0.9%
2006	18.3	29%	1021.0	1.09%	188.3	14.1%	288.0	9.84%	115.0	1.0%
2007	22.6	34%	1158.8	1.51%	201.4	13.3%	334.7	11.12%	118.6	1.1%
2008	26.0	33%	1270.0	1.79%	212.1	12.3%	346.4	14.43%	111.3	1.3%
2009	23.5	30%	1560.9	1.47%	187.4	11.8%	373.0	13.19%	90.1	1.1%
2010	25.3	49%	1741.9	1.92%	187.9	11.8%	425.1	12.58%	117.6	0.8%
2011	39.9	36%	3338.0	1.21%	254.7	9.3%	597.0	10.47%	169.1	0.6%
2012	9.1	47%	3829.9	1.02%	266.0	8.8%	564.5	12.19%	159.9	0.6%

المصدر: موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

* تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة لعام 2005.

* البيانات الموجودة بالجدول الخاصة بمجمل تكوين رأس المال الثابت من موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت.
* (%) هى نسبة تحويلات العاملين المصريين في الخارج الي مجمل تكوين رأس المال الثابت وتم حسابها بواسطة الباحث.

ومن الجدول السابق يتضح أن نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت تعد نسبة كبيرة جدا مقارنة بباقي دول المقارنة, حيث أن أعلي نسبة قد حققتها في عام 1993 وصلت إلي 74% بينما حققت أقل نسبة لها في عام 2000 وعام 2002 وهى 20%. أما إذا نظرنا وقارنا تلك النسب المحققة في باقي دول المقارنة لوجدنا أن نسبة تحويلات العاملين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في دولة الصين قد وصلت إلي أعلي معدلاتها في عام 2004 وهي أقل من 2.42%, بينما أقل معدلاتها في عام 1993 وهي 0.25%. وإذا قارنا ذلك بالنسب المحققة في مصر والتي سبق عرضها لوجدنا أن مصر في أعلي معدل لها قد تجاوزت الصين بنسبة أكبر من 70%, وفي أقل معدل لها أيضا تجاوزت الصين بنسبة 17%. وذلك يعنى مدي أهمية تحويلات العامليين المصريين وموقعها من مجمل تكوين رأس المال الثابت في مصر.

وبالمقارنة أيضا بين مصر والمكسيك نجد أن نسبة تحويلات العاملين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في المكسيك فى أعلي معدلاته قد وصل إلي 14% في عام 2006, ووصل إلي أقل معدلاته 3% في عام 1991. وذلك يعنى أن نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدل لها قد تجاوزت المكسيك بنسبة 60%, وتجاوزت مصر المكسيك بنسبة 17% في أقل معدل لها.

أما بالنسبة إلي الهند فكانت نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت أقل بكثير مما حققته مصر, فنجد أن أعلي معدل لها في عام 2008 وصل إلي 14.5% تقريباً, بينما أقل معدل لها كان في عام 1992 وبلغ 3.45%. وبمقارنة تلك النسب مع مصر, نلاحظ أن مصر حققت في نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدل لها زيادة عن الهند ومقدارها 60%, وفي أقل معدل لها حققت زيادة عن دولة الهند ومقدارها 16%.

وأخيراً تركيا, وهي من أقل دولة تأثراً بالتحويلات, حيث أن نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدل لها كانت في عام 1998 و1999 وبلغ 7% تقريباً, وفي أقل

معدل له عام 2011 و2012 أقل من 1%. وإذا قارنا تلك النسب مع النسب التي حققتها مصرلنجد أن حققت في نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدلاتها زيادة عن تركيا وقدرها 66%, وفي أقل معدلاتها حققت زيادة أكثر من 19%.

نستنتج من ذلك, أن مصر كانت أكثر دولة ترتفع بها نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت عن باقي دول المقارنة.

4–3–مقارنة تحويلات العاملين المصريين في الخارج مع التدفقات المالية الأخري:

نتعرض في هذا الجزء من الدراسة إلي مقارنة حجم تحويلات المصريين في الخارج مع التدفقات المالية الأخري مثل الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في أسهم رأس المال والمساعدات الأنمائية الرسمية, وأيضاً مع بعض الدول الأخري في خلال الفترة من 1991 حتي 2012.

أ– مصر:

تتسم تحويلات العاملين المصريين في الخارج عن غيرها من التدفقات المالية الأخري كالاستثمار الأجنبي المباشر,المساعدات الإنمائية الرسمية, والاستثمار في رأس المال بالاستقرار النسبي حيث إن معدل ارتفاعها وانخفاضها يكون في حدود المتوقع ولا يحدث هبوط مفاجئ لمنحني التحويلات كما في حال منحني الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ارتفع ارتفاعاً شديداً في مدة تقرب من ثلاث سنوات ثم انخفض مرة أخري انخفاض ملحوظ مما قد يؤثر سلباً علي الاقتصاد المصري. أما بالنسبة لمنحنى الاستثمار في أسهم رأس المال فقد أخذ في الهبوط في السنوات 2009/2008/2007/2006 ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً بعد ذلك في عام 2010/2009. ولكن من سمات منحني التحويلات أنه منحني مرن وتأثيراته في أغلب الأحوال تكون إيجابية بالنسبة للاقتصاد المصري فيما يحقق من زيادة مستمرة من تدفقات نقدية تعود بالنفع علي ميزان المدفوعات المصري كما سنري في المبحث التالي. أما المساعدات الإنمائية الرسمية فالشكل البياني يوضح انخفاضها المستمر خلال الفترة من 1991 حتي 2010 وذلك عكس منحني تحويلات العاملين الذي ارتفع بشدة في عام 2010/2009. ويوضح ذلك الشكل البياني الآتي:

شكل (1): مقارنة تحويلات العاملين المصريين في الخارج بالتدفقات المالية الأخري خلال (2012/1991)

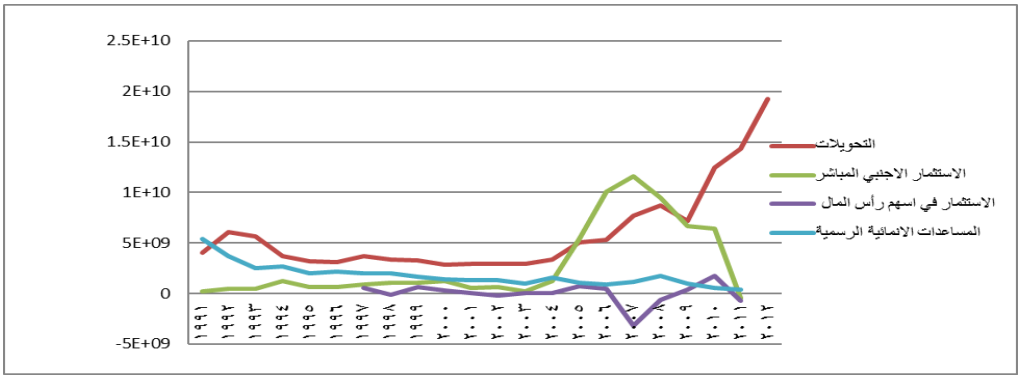

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

أما إذا نظرنا إلي حجم التدفقات النقدية من تحويلات العاملين المصريين في الخارج ومقارنتها مع غيرها من التدفقات لوجدنا أن أعلي تدفق قد حققته تحويلات العاملين كان 19 مليار دولار في عام 2012, بينما أقل تدفق كان 2.850 مليار دولار في عام 2000. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد وصل إلي أعلي تدفق عام 2007 وقيمته 11.600 مليار دولار, بينما أقل تدفق نقدى كان في عام 2011 وقيمته 482 مليون دولار. وذلك يعنى ارتفاع قيمة التحويلات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلي تدفق نقدي لهما بقيمة 7.5 مليار دولار تقريباً.

أما الاستثمار في أسهم رأس المال, فقد وصل في أعلي تدفق نقدي له إلي 1.725 ملياردولار في عام 2010, وفي أقل تدفق نقدي له قيمة سالبة تقدر ب 3.190- مليار دولار في عام 2007. وذلك يعنى ارتفاع حجم التحويلات عن حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما بقيمة 17ملياردولار تقريباً, وفي أقل تدفق نقدي لهما بقيمة 6 مليار دولار تقريباً.

وأخيرا المساعدات الإنمائية الرسمية, فقد وصل أعلي تدفق نقدي لها عام 1991 إلي 5.400 مليار دولار بسبب بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري, بينما أقل تدفق نقدي لها كان في عام 2010 بقيمة 412 مليون دولار. وذلك يعني ارتفاع حجم التحويلات عن المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما بقيمة 13.5 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما 2.400 مليار دولار.

ب– الهند:

تتسم تحويلات العاملين في الهند عن غيرها من التدفقات المالية الأخري بأن صعودها وهبوطها يكون في حدود طفيف لا تؤثر تأثيراً سلبياً علي الوضع الاقتصادي في الهند, فنجد أن منحني التحويلات منحني مرن حيث أنه يأخذ في الصعود التدريجي خلال الفترة من 2012/1991, وأن معدلات هبوطه طفيفه وسريعاً ما تعود للارتفاع مرة أخري. وذلك عكس باقي المنحنيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر, والاستثمار في رأس المال, والمساعدات الانمائية الرسمية, حيث نجد أن هناك شبة ملازمة من قبل منحني الاستثمار في رأس المال ومنحني المساعدات الإنمائية الرسمية مما يدل علي تقارب حجم التدفقات المالية الخاصة بكليهما إلي دولة الهند, وتتسم تلك المنحنيات أنها متغيرة إلي حد ما حيث أنها تعتبر منحنيات مرنة في الفترة من 1991 حتي عام 2007 ثم بعد ذلك أخذت في التغير إلي منحنيات غير مرنة حتي عام 2012. وسنوضح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي رقم (19).

الشكل(2): مقارنة تحويلات العاملين في الهند بالتدفقات المالية الأخري خلال (2012/1991)

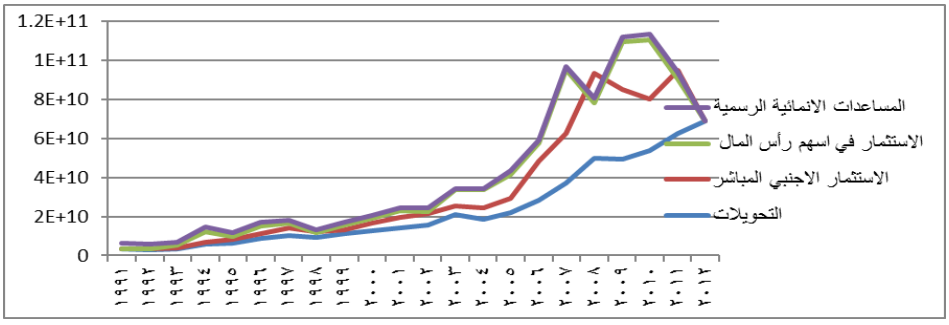

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

أما إذا نظرنا إلي حجم التدفقات النقدية من تحويلات العاملين في الهند ومقارنتها مع غيرها من التدفقات لوجدنا أن أعلي تدفق نقدي قد حققته التحويلات هو 68 مليار دولار عام 2012, بينما أقل تدفق نقدي كان في عام 1992 ووصل إلي 2.900 مليار دولار. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فكان أعلي تدفق نقدي له في عام 2008 ووصل إلي 43.400 مليار دولار وأقل تدفق نقدي كان 73.500 مليون دولار. وذلك يعني أن حجم

التحويلات يفوق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 25 مليار دولار في أعلي تدفق نقدي لهما, وفي أقل تدفق نقدي تفوق حجم التحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة أكثر من 2.300 مليار دولار.

أما الاستثمار في رأس المال فقد وصل في أعلي تدفق نقدي إلي 33 مليار دولار في عام 2007, وفي أقل تدفق نقدي إلي –150 مليار دولار عام 2008. وذلك يعني أن حجم التحويلات يفوق حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي له بأكثر من 35 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي له بحوالي 3 مليار دولار.

وأخيراً المساعدات الإنمائية الرسمية, فقد وصلت في أعلي تدفق نقدي لها إلي 3 مليار دولار في عام 2011, وفي أقل تدفق نقدي لها إلي 730 مليون دولار في عام 2003. وذلك يعنى تفوق حجم التحويلات علي المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لها بأكثر من 65 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لها بأكثر من 2 مليار دولار.

ج– الصين:

تتسم تحويلات العاملين في الصين عن غيرها من التدفقات المالية الأخري أنها تتغير بشكل تدريجي وذلك عكس باقي المنحنيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر, والاستثمار في رأس المال, والمساعدات الإنمائية الرسمية التي تتضح من الشكل البياني الآتي أنها شديدة التغير صعوداً وهبوطاً, وسنوضح ذلك من خلال الشكل **البياني الآتي:**

شكل (3): مقارنة تحويلات العاملين في الصين بالتدفقات المالية الأخري خلال (2012/1991)

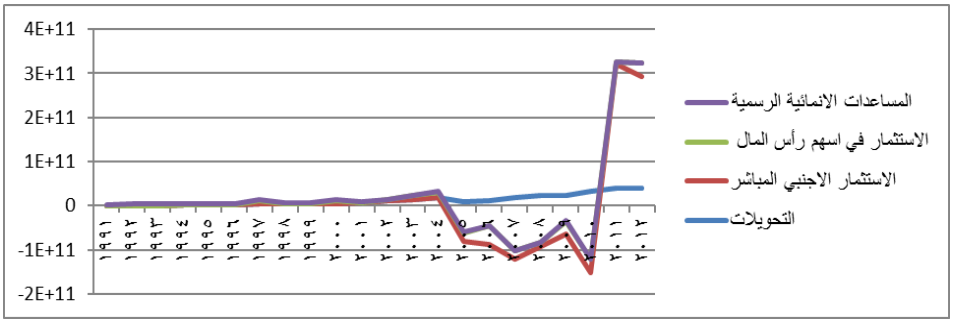

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

أما إذا نظرنا إلي حجم التدفقات النقدية من تحويلات العاملين في الهند ومقارنتها مع غيرها من التدفقات لوجدنا أن حجم تحويلات العاملين في الصين وصل في أعلي تدفق نقدي له إلي 40.50 مليار دولار في عام 2011, بينما كان أقل تدفق نقدي له في عام 1991 وقيمته 390 مليون دولار. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد حقق في أعلي تدفق نقدي له وقيمته 280 مليار دولار في عام 2011, وفي أقل تدفق نقدي وصل إلي قيمة سالبة تقدر بأكثر من 185 مليار دولار في عام 2010. وذلك يعني تفوق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر علي حجم تحويلات العاملين في أعلي تدفق نقدي لها بقيمة أكثر من 240 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لها تتفوق التحويلات علي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 185 مليار دولار.

أما الاستثمار في رأس المال, فقد وصل في أعلي تدفق نقدي إلي 42.800 مليار دولار في عام 2006, وفي أقل تدفق نقدي له إلي 612 مليون دولار في عام 1999.وذلك يعني أن حجم الاستثمار في رأس المال تفوقت علي حجم التحويلات في أعلي تدفق نقدي لهما بحوالي 2 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما بحوالي 200 مليون دولار.

وأخيراً المساعدات الانمائية الرسمية, فقد وصلت في أعلي تدفق نقدي لها إلي 3.470 مليار دولار في عام 1995, وفي أقل تدفق نقدي لها إلي 660- مليون دولار في عام 2011. وذلك يعني أن حجم التحويلات قد تفوق علي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما بأكثر من 27 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي إلي 1 مليار دولار.

د– المكسيك:

تتسم تحويلات العاملين في المكسيك عن غيرها من التدفقات المالية الأخري بأن منحني التحويلات يعتبر منحني مرن, وأن التغيرات التي تحدث في حجم التحويلات لدولة المكسيك متزايدة دائما باستثناء عامي 2010/2009, أما المنحنيات الأخري الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر, والاستثمار في رأس المال, والمساعدات الإنمائية الرسمية فهي منحنيات تتسم بالتغير الواضح بين الصعود والهبوط. وسنوضح ذلك من خلال الشكل **البياني الآتي:**

شكل (4): مقارنة تحويلات العاملين في المكسيك بالتدفقات المالية الأخري (2012/1991)

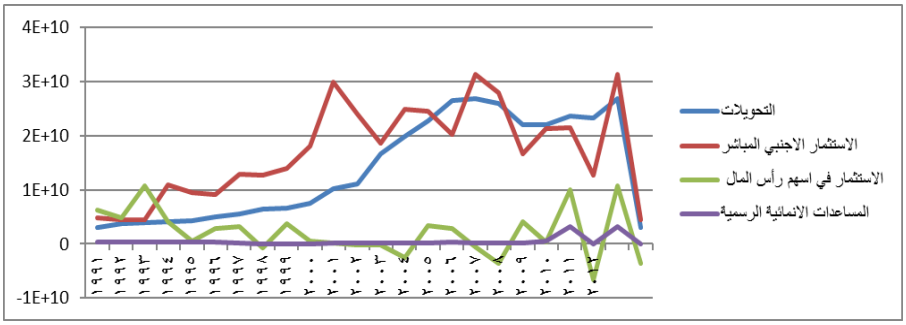

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

أما إذا نظرنا إلي حجم التدفقات النقدية من تحويلات العاملين في المكسيك ومقارنتها مع غيرها من التدفقات لوجدنا أن حجم التحويلات قد وصل في أعلي تدفق نقدي له إلي 26.880 مليار دولار في عام 2007, وفي أقل تدفق نقدي له إلي 3 مليار دولار في عام 1991. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر, فقد وصل إلي 31.380 مليار دولار في أعلي تدفق نقدي له عام 2007, وفي أقل تدفق نقدي له وصل إلي 4.390 مليار دولار في عام 1993. وذلك يعني أن حجم التحويلات في دولة المكسيك أقل من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلي تدفق نقدي لهما بحوالي 5 مليار دولار تقريباً في عام 2007, وفي أقل تدفق نقدي لهما حيث تقل التحويلات عن الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 1.400 مليار دولار.

أما الاستثمار في رأس المال, فقد وصل في أعلي تدفق نقدي له إلي 10.700 مليار دولار في عام 1993, وفي أقل تدفق نقدي له إلي قيمة سالبة تقدر بحوالي 3.500 مليار دولار في عام 2008. وذلك يعني تفوق حجم التحويلات بدولة المكسيك عن حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما بأكثر من 16 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما بأكثر من 6 مليار دولار.

وأخيراً المساعدات الإنمائية الرسمية, فقد وصلت في أعلي تدفق نقدي لها إلي 3 مليار دولار في عام 2011, وفي أقل تدفق نقدي لها إلي قيمة سالبة تصل إلي 57 مليون دولار في عام 2000. وذلك يعني التفوق الكبير لحجم التحويلات علي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في

أعلي تدفق نقدي لهما بأكثر من 23 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما بأكثر من 3 مليار دولار.

هـ– تركيا:

وتتسم تحويلات العاملين في تركيا عن غيرها من التدفقات المالية الأخري بأنها أقل تأثيراً عن باقي التدفقات النقدية الأخري, حيث أن منحني التحويلات يعتبر شبة ثابت في الفترة من 1991 حتي عام 2000 ثم بدأ في الانحدار بعد ذلك حتي عام 2010. ثم بدأ في ارتفاع مرة أخري في عام 2011, بينما باقي المنحنيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في رأس المال والمساعدات الإنمائية الرسمية تتسم بأنها متغيرة وغير ثابتة علي حال واحد حيث أخذت في الارتفاع الشديد منذ عام 2004 حتي عام 2007 ثم بعد ذلك أخذت في الانخفاض التدريجي حتي عام 2009 واستقرت في عام 2010. ويوضح ذلك الشكل **البياني الآتي**:

شكل (5): مقارنة تحويلات العاملين في تركيا بالتدفقات المالية الاخري خلال (2012/1991)

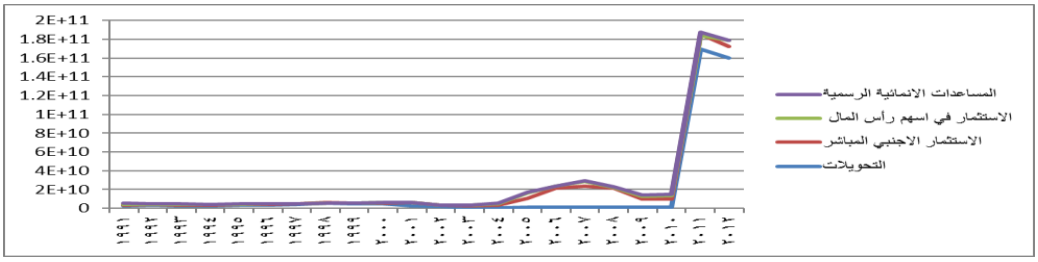

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي علي شبكة الانترنت.

أما إذا نظرنا إلي حجم التدفقات النقدية من تحويلات العاملين في تركيا ومقارنتها مع غيرها من التدفقات لوجدنا أن حجم التحويلات بدولة تركيا وصل إلي أعلي تدفق نقدي له ويقدر ب 169 مليار دولار في عام 2011, بينما أقل تدفق نقدي له كان 730 مليون دولار في عام 2003. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد وصل إلي أعلي تدفق نقدي له 22 مليار دولار في عام 2007, بينما كان أقل تدفق نقدي في عام 1994 ومقداره 6 مليار دولار. وذلك يعني أن حجم التحويلات أكبرمن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلي تدفق نقدي

لهما بحوالي 147 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما يزيد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عن حجم التحويلات بأكثر من 5 مليار دولار.

أما بالنسبة للاستثمار في رأس المال, فنجد أنه وصل إلي أعلي تدفق نقدي له ومقداره 6 مليار دولارفي عام 2012, بينما كان أقل تدفق نقدي له بقيمة سالبة وقدرها 990 مليون دولار في عام 2011. وذلك يعني أن حجم التحويلات بدولة تركيا أكبر من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما بحوالي 163 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما يزيد حجم الاستثمار في رأس المال عن حجم التحويلات بحوالي 260 مليون دولار.

وأخيراً المساعدات الإنمائية الرسمية, فقد وصلت في أعلي تدفق نقدي لها إلي 3.200 مليار دولار في عام 2011, بينما أقل تدفق نقدي لها كان 6 مليون دولار في عام 1997. وذلك يعني أن حجم التحويلات أعلي من حجم المساعدات الإنمائية في أعلي تدفق نقدي لهما بحوالي 166 مليار دولار, وفي أقل تدفق نقدي لهما يزيد حجم التحويلات علي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية بأكثر من 720 مليون دولار.

ويستنتج مما سبق:

1. في مصر يمثل حجم تحويلات العاملين في الخارج نسبة 166% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشرفي أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 1115% من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 355% من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما.
2. في الهند يمثل حجم تحويلات العاملين في الخارج نسبة 159% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 209% من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 2136% من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما.

3. في الصين يمثل حجم تحويلات العاملين في الخارج نسبة 14% من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 94% من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 1166% من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما.
4. في المكسيك يمثل حجم تحويلات العاملين في الخارج نسبة 85% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 250% من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 841% من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما.
5. في تركيا يمثل حجم تحويلات العاملين في الخارج نسبة 766% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 2694% من حجم الاستثمار في رأس المال في أعلي تدفق نقدي لهما, ونسبة 5294% من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في أعلي تدفق نقدي لهما.

ويمكن تلخيص ذلك في **الجدول الآتي:**

جدول (4): نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلي التدفقات النقدية الأخري في بعض الدول النامية خلال الفترة (1991–2012)

بيان	مصر	الهند	الصين	المكسيك	تركيا
نسبة التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	166	158	14	85	766
نسبة التحويلات إلى الاستثمار في رأس المال	1115	209	94	250	2694
نسبة التحويلات إلى المساعدات الانمائية الرسمية	355	2136	1166	841	5294

المصدر: من إعداد الباحث

***الارقام المذكورة في الجدول تم حسابها بواسطة الباحث بالاستعانة بالبيانات الموجودة علي موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت.**

يتضح من الجدول السابق أن:

- أعلي نسبة لتحويلات العاملين منسوبة إلي الاستثمار الأجنبي المباشر موجودة في دولة تركيا فهي تصل إلي 766%.
- أعلي نسبة لتحويلات العاملين منسوبة إلي الاستثمار في رأس المال موجودة في تركيا فهي تصل إلي 2694%.
- أعلي نسبة لتحويلات العاملين منسوبة إلي المساعدات الانمائية الرسمية موجودة في دولة تركيا فهي تصل إلي 5294%.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تبين من البحث صحة الفرض **القائل:**

"تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهمية نسبية كبيرة للاقتصاد المصري"، ويرجع إلي **الأتي:**

1– حجم تحويلات العاملين المصريين في الخارج:

أما بالنسبة لمتوسط الزيادة السنوية لتحويلات العاملين في الخارج في دول المقارنة **نجد الآتي:**

- **الصين** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **32%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **الهند** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **17%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **المكسيك** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **11%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.

- **مصر** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **11%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.
- **تركيا** حققت متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصلت إلي **–1%** خلال الفترة من 1991 إلي 2012.

وعلي الرغم من أن الهند تحتل المركز الأول من بين دول المقارنة من حيث العوائد المحققة من التحويلات, الي أن الصين هي صاحبة أعلي متوسط زيادة سنوية للتحويلات وصل إلي 32% خلال فترة الدراسة من 1992 حتي 2012.

2– الأهمية النسبية لتحويلات العاملين المصريين في الخارج:

أ– نسبة تحويلات العاملين المصرين في الخارج إلي الناتج المحلي الإجمالي:

إن أعلي معدل للتحويلات منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي وصل إلي 15% في مصرعام 1992 وذلك مع بداية برنامج الاصلاح الاقتصادي, وذلك طبعا نسبة أعلي بكثير اذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول النامية الأخري, حيث إن أعلي معدل للتحويلات منسوباً إلي الناتج المحلي الإجمالي قد حققتة الهند, الصين, المكسيك, وتركيا هو بالترتيب, 4.08% في عام 2008, 1.01% في عام 2004, 2.79% في عام 2005, 2.21% في عام 1997. وذلك إن دل فهو يدل علي الدور الاقتصادي لتحويلات العاملين المصريين في الخارج وكما نوضح ذلك فيما بعد عندما نتعرض إلي دور التحويلات في علاج الخلل الاقتصادي في ميزان المدفوعات المصري.

اما أقل معدل للتحويلات منسوب إلي الناتج المحلي الإجمالي كان 2.86% في مصر عام 2000, أما الهند, الصين, المكسيك, وتركيا فقد حققوا بالترتيب 1% في عام 1992, 0.1% في عام 1991, 0.96% عام 1991, 0.129% في عام 2012.

ومن هنا يتضح لنا أن لتحويلات العاملين المصريين في الخارج أهمية واضحة في الاقتصاد المصري مستمدة من حجم تلك الاموال المحولة إلي مصر ونسبتها الكبيرة إلي الناتج المحلي الإجمالي .

ب– نسبة تحويلات العاملين المصريين في الخارج إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت:

يتضح أن نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت تعد نسبة كبيرة جداً مقارنة بباقي دول المقارنة, حيث إن أعلي نسبة قد حققتها في عام 1993 وصلت إلي 74% بينما حققت أقل نسبة لها في عام 2000 وعام 2002 وهى 20%. أما إذا نظرنا وقارنا تلك النسب المحققة في باقي دول المقارنة لوجدنا أن نسبة تحويلات العاملين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في دولة الصين قد وصلت إلي أعلي معدلاتها في عام 2004 وهي أقل من 2.42%, بينما أقل معدلاتها في عام 1993 وهي 0.25%. وإذا قارنا ذلك بالنسب المحققة في مصر والتي سبق عرضها لوجدنا أن مصر في أعلي معدل لها قد تجاوزت الصين بنسبة أكبر من 70%, وفي أقل معدل لها أيضا تجاوزت الصين بنسبة 17%. وذلك يعنى مدي أهمية تحويلات العامليين المصريين وموقعها من مجمل تكوين رأس المال الثابت في مصر.

وبالمقارنة أيضا بين مصر والمكسيك نجد أن نسبة تحويلات العاملين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في المكسيك فى أعلي معدلاته قد وصل إلي 14% في عام 2006, ووصل إلي أقل معدلاته 3% في عام 1991. وذلك يعنى أن نسبة تحويلات العاملين المصريين إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدل لها قد تجاوزت المكسيك بنسبة 60%, وتجاوزت مصر المكسيك بنسبة 17% في أقل معدل لها.

أما بالنسبة إلي الهند فكانت نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت أقل بكثير مما حققته مصر, فنجد أن أعلي معدل لها في عام 2008 وصل إلي 14.5% تقريباً, بينما أقل معدل لها كان في عام 1992 وبلغ 3.45%. وبمقارنة تلك النسب مع مصر, نلاحظ أن مصر حققت في نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدل لها زيادة عن الهند ومقدارها 60%, وفي أقل معدل لها حققت زيادة عن دولة الهند ومقدارها 16%.

وأخيراً تركيا, وهي من أقل دولة تأثراً بالتحويلات, حيث أن نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدل لها كانت في عام 1998 و1999 وبلغ 7% تقريباً, وفي أقل معدل له عام 2011 و2012 أقل من 1%. وإذا قارنا تلك النسب مع النسب التي

حققتها مصر لنجد أن حققت في نسبة التحويلات إلي مجمل تكوين رأس المال الثابت في أعلي معدلاتها زيادة عن تركيا وقدرها 66%, وفي أقل معدلاتها حققت زيادة أكثر من 19%.

ج– مقارنة تحويلات العاملين المصريين في الخارج مع التدفقات المالية الآخري:

أولاً: مصر: عملت التحويلات علي زيادة الفائض بميزان الحساب الجاري بها عام 1997 إلي 3.21%.

عملت التحويلات علي تخفيض العجز بميزان الحساب الجاري بها عام 2012 إلي 73%.

ثانياً: الهند:عملت التحويلات علي زيادة الفائض بميزان الحساب الجاري بها عام 2001 إلي 0.42%.

عملت التحويلات علي تخفيض العجز بميزان الحساب الجاري بها عام 2011 إلي 50%.

ثالثاً: الصين: عملت التحويلات علي زيادة الفائض بميزان الحساب الجاري بها عام 2011 إلي 42%.

عملت التحويلات علي تخفيض العجز بميزان الحساب الجاري بها عام 1993 إلي 0.005%.

رابعاً: المكسيك: عملت التحويلات علي تخفيض العجز بميزان الحساب الجاري بها عام 2011 إلي 65%.

خامساً: تركيا: عملت التحويلات علي زيادة الفائض بميزان الحساب الجاري بها عام 1994 إلي 0.53%.

وقد عملت التحويلات علي تخفيض العجز بميزان الحساب الجاري بها عام 1991 إلي 3.62%.

ثانياً: التوصيات:

أ– لابد من الاستغلال الجيد لتحويلات العاملين المصريين بالخارج لما تمثله من أهمية كبيرة للإقتصاد.

ب– لابد من البحث عن موارد جديدة، لأن تحويلات المصريين بالخارج تتأثر بالاضطرابات السياسية سريعاً.

ج– ضرورة زيادة فرص العمل داخل مصر، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصناعات الصغيرة.

قائمة المراجع

([1]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2017) الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

([2]) منتدي كلية الحقوق, جامعة المنصورة, دراسة نشرت فى مؤتمر:

Cairo Demographic Center (CDC),(1993) **"Population And Development Issues In The Middle East, Africa, and Asia",** CDC 23rd annual seminar. 12-14 December.

([3]) علا. الخواجة,(2012) **الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق علي دول شمال إفريقيا،** ورقة عمل مقدمة إلي ندوة المغتربين العرب من دول الشمال في المهجر الأوربي، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص : 22.

([4]) قاعدة بيانات البنك الدولي علي شبكة الأنترنت